عن ذلك من أرباح هي في معظمها ليست انتاجا محليا بل انتاجا من هذه القارة لتلك عبر الجسر العربي الاسلامي.

وفضلا عن النمط الضريبي – التجاري هناك أنماط اخرى:

أ – **الاستثمار الفلاحي**، حيث الزراعةالمحلية لتلبية الاحتياجات المحلية والبيتية.

ب – **نمط الانتاج الاقطاعي** الذي كان أكثر انتشارا ودام فترات أطول فى الأقطار المائية، سيما العراق وسوريا ومصر واليمن، وهذا استمر عبر السنين الي أن امتت التحولات البرجوازية فى النصف الثانى من هذا القرن أراضى الاقطاعيين ووزعتها علي الفلاحين، وتحديدا علي يد نظام عبد الناصر والبعث ...

ج – **الانتاج الحرفى** سيما معالجة المعادن والخشب ونسج السجاد ... كصناعة يدوية بدائية كان يمكن أن تتطور لولا العوامل الكابحة. ومما يجدر ذكره أننا قد سبقنا أوروبا بمئات السنين في هذا المضمار، غير ان هذه العملية توقفت ولم تواصل ديناميكيتها.

د – **الأرض المشاع** التي كانت تستخدم للرعى أو بدون استخدام علي الاطلاق، سيما الصحارى الواسعة.

ثانيا: رأي اخر يقول بأن ما كان قائما هو نمط انتاج آسيوي، اي تداخل تشكيلتين اقتصاديتين– اجتماعيتين في مرحلة تاريخية واحدة، اي تشكيلة الاقطاع وتشكيلة الرق. اي تواجد في نفس المرحلة الآسياد الذين يملكون الانتاج من أراضي وتجارة وسواها جنبا الى جنب مع امتلاكهم للعبيد، وفي ذات الوقت نمط الانتاج الاقطاعي حيث الارستقراطية تملك الاراضي الزراعية وتشغل فيها الاقنان فيما الريع العقاري الذي ينتجه الاقنان يعود للاقطاعيين، ولكن في داخل نفس المرحلة يتواجد ايضا الاستثمار الفلاحي الخاص والحرفي والممتلكات المشاعية التي تعود للحكم وللوطن، بل وكان أهل الحكم يملكون حق الاستقطاع من ممتلكات الناس، وحق قطع أراض وثروات للقادة والموظفين والولاة، وفي ذات السياق يمكن الحديث عن الضريبة بمختلف تسمياتها فضلا عن الاشراف على نظام الري من قنوات وسدود، بدون أن ننسى الحركة النشطة للتجارة الداخلية والخارجية.